إطار وزع المراقبين العسكريين المكلفين بالتحقق من وقف إطلاق النار ووقف الأنشطة الحربية في المناطق المحددة في تلك الرسالة، فإنه قد قرر وزع حوالي مائة من المراقبين العسكريين الإضافيين، وكذلك الأفراد اللازمين لمهام القيادة والمراقبة والسوقيات والاتصالات والنقل الجوي والدعم الطبي.

وفي رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[١٥٠]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"أحلت الى أعضاء مجلس الأمن رسالتكم المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[١٤٩] المتعلقة بخطة الأمم المتحدة بشأن إجراء استفتاء في الصحراء الغربية.

"وقد كلفني أعضاء المجلس بتوجيه الشكر اليكم على المعلومات الواردة في هذه الرسالة وبإبلاغكم أنهم يؤيدون إجراءكم".

وفي الجلسة ٣٠٢٥، المعقودة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية: تقرير الأمين العام (S/23299)"[٢٧].

القرار ٧٢٥ (١٩٩١) المؤرخ
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٢١ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، و ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية[١٥١]،

وإذ يلاحظ بقلق الصعوبات وحالات التأخير التي صودفت أثناء تنفيذ خطة التسوية الموضوعة لمسألة الصحراء الغربية بالصيغة التي اعتمدت بها في القرارين ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١)،

١ - يوافق على جهود الأمين العام الرامية الى قيام الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، بتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والإشراف على ذلك الاستفتاء، ويرحب لذلك بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية[١٥١]؛

٢ - يكرر تأييده لبذل الأمين العام جهودا إضافية من أجل قيام الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، بتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والإشراف على ذلك الاستفتاء، طبقا للقرارين ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) اللذين اعتمد المجلس بهما خطة التسوية للصحراء الغربية؛

٣ - يدعو الطرفين الى التعاون الكامل مع الأمين العام في تنفيذ خطته الخاصة بالتسوية، التي قبلاها؛

٤ - يدعو الأمين العام الى تقديم تقرير آخر الى مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن، على أن يكون ذلك في غضون شهرين من تاريخ اتخاذ هذا القرار مهما حدث.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠٢٥

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

مقرر

في الجلسة ٢٩٩١، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي أنغولا والبرتغال الى الاشتراك، دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون:

"رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة (S/22609)[٧]؛

"تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (S/22627 و Add.1)"[٧].

القرار ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بقرار حكومة جمهورية أنغولا الشعبية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغول بإبرام اتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يؤكد الأهمية التي يوليها لتوقيع اتفاقات السلم ولوفاء الطرفين، بنية صادقة، بالالتزامات الواردة فيها،

وإذ يؤكد أيضا أهمية امتناع جميع الدول عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تقوض الاتفاقات المذكورة أعلاه ومساهمتها في تنفيذها، فضلا عن احترامها الكامل لاستقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح القرار الذي اتخذته حكومتا جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا بإتمام القيام، قبل الموعد المحدد، بسحب جميع القوات الكوبية من أنغولا بحلول ٢٥ أيار/مايو ١٩٩١[١٥٢]،

وإذ يأخذ في الاعتبار الطلب الذي قدمه وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أنغولا الشعبية الى الأمين العام في رسالته المؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩١[١٥٣]،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١[١٥٤]،